00236

مجلس الانماء والاعمار
دائرة التوثيق

المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي

شركة مغفلة لبنانية منشأة بموجب قانون خاص
رأس المال ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. محرر نصفه
س.ت.ب: ٢٩١٤٣ - لائحة المصارف رقم ١٨
بيروت

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

ملف التفاح

مجلس الانماء والاعمار
دائرة التوثيق

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

تنشيط الصادرات اللبنانية

التفاح

كانون الاول ١٩٧٤

التفـــــــاح

فهـــــــرس

صفحـــــة

١ ــ مقدمـــــة	١
٢ ــ المساحة المزروعـة	٢
٣ ــ الانتاج المـرد ود	٣
٤ ــ التصدير والاستهلاك	٤
٥ ــ الاســـعار	٧
ــ الاسواق الاوروبية	١٢
ــ الاسواق العربية	١٣
٦ ــ المستقبل القريب	١٥
٧ ــ التوصيـــات	١٦
٨ ــ ملحق : الاسلوب الذى اتبع في تحديد انتاج التفاح وتصديره في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥	
المراجـــــع	٢٢

التفـــــــــاح

١ ـ مقدمـــــــة

صناعة التفاح في لبنان حديثة العهد • بدأت في شكلها الحالي اى بانتاج صنفي الكولدن و الستاركن بعد الحرب العالمية الثانية وكان مطلعها في جبل لبنان في المناطق المرتفعة و سرعان ما توسعت فامتدت الى سهل البقاع و هو المنطقة الاكثر ملائمة لانتاج التفاح • غير ان التوسع استمر فانتشرت زراعة التفاح في الجبل في مناطق اقل ملاءمة للانتاج ، مما أدى الى تاخر في تحسين النوع و زيادة الانتاجية • و تطورت اساليب الانتاج بسرعة و ازدادت كثيرا معرفة المنتجين بالاساليب الحديثة لمعالجة التربة و مكافحة الامراض • و توسعت سوق الاستهلاك الداخلية كما شق التفاح اللبناني منذ البداية طرقا الى الاسواق الخارجية فاصبح ما يصدر منه اكثر مما يستهلك في السوق اللبنانية • و تحسنت اساليب التخزين اذ انشأت البرادات الحديثة و ازدادت عددا و سعة الى ان بلغت عام ١٩٧٣ حوالي ٥٦ برادا عاملا تتسع لاكثر من تسعة ملايين صندوقا •(١)

و لما كانت هذه الدراسة تستهدف التأكيد على مستقبل التصدير الى الاسواق الخارجية بات من الضروري ان تخمن كميات الانتاج في المستقبل و تطور الاستيعاب في السوق الداخلية و الاسواق الخارجية الحالية و المرتقبة • و كخلفية لهذا البحث نعرض في الجدول التالي ارقاما تظهر تطور الزراعة و الانتاج و التصدير و الاستهلاك المحلي لفترة السنوات العشر من ١٩٦٣ الى ١٩٧٢•

انتـــــاج التفاح و تصديـــــره

السنة	المساحة بالهكتار	معدل المردود طن/بالهكتار	الانتاج بالطن	المستوردات بالطن	الصادرات بالطـن	الاستهلاك المحلي بالطـن
١٩٦٣	١١٥٠٠	٦،٥	٧٥٠٠٠	٥٠٠	٤٣٤٠٠	٣٢١٠٠
١٩٦٤	١١٤٣٨	١٠،٩	١٢٥٠٠٠	٨٠٠	٦٣٩٠٠	٦١٩٠٠
١٩٦٥	١٠٩٦٠	١٠،٥	١١٥٠٨٠	٢٠٠	٧٩٨٠٠	٣٥٥٠٠
١٩٦٦	١٠٩٦٠	٩،٥	١٠٤٠١٠	٧٠٠	٧٧٧٠٠	٢٧٠٠٠
١٩٦٧	١٠٨٥٠	١٥،٨	١٥٧٠٢١	٨٠٠	٨٥٣٧٨	٧١٦٤٣
١٩٦٨	١١٣٢٢	١٥،٨	١٦٢٩٠٧	صفر	١٣٢٤٣٣	٣٨٣٢٣
١٩٦٩	١٤١٣٣	٥،٣	٦٦٥٤٧	"	٩٣٤٥٢	(عامل التخزين)
١٩٧٠	١٣٠١٧	٦،٤	٧٤٣٥٦	"	٥٩١٠٠	١٥٢٥٦
١٩٧١	١٢٨٩٢	١٣،٦	١٥٤٤٨٣	"	٨٨٧٨٩	٦٥٦٩٤
١٩٧٢	١٢٧٧٦	١٩،١	٢٢٠٤١٧	"	١١٢٩٣٨	١٠٧٤٧٩

المرجع : وزارة الزراعة الاحصاءات الرسمية

٢ ــ المساحـــــة المزروعـــــة

يبد و من الجد ول اعلاه ان بعض التغير في المساحة المزروعة من سنة الى اخرى و لكن لا يتبع التغير اتجاها مضطردا ٠ فقد تد نت المساحة المزروعة باضطراد من عام ١٩٦٣ حيث كانت ٥٠٠ر١١ هكتارا الى ٨٥٠ر ١٠ هكتارا عام ١٩٦٧ ثم ارتفعت الى الذروة عام ١٩٦٩ حيث بلغت ١٤١٣٣ و عادت فتد نت ٠

ان التغير في المساحة المزروعة يعود الى الفارق بين القلع و الغرس ٠ تقلع الاشجار عند ما تشيخ او يعتريها امراض تحول دون حملها ثمرا او عند ما تحول الارض الى استعمال بد يل

خاصة للعمار في جوار الاماكن المأهولة . و قد يرجع قسم كبير من التغير الملحوظ في الجدول الى عدم دقة الاحصاءات . و لما كان التغير في العشر سنوات الماضية ليس كبيرا و لا يتبع اتجاها معينا يمكننا اعتبار المساحة المزروعة تقريبا ثابتة أى انها تتراوح بين ١٢٫٠٠٠ و ١٣٫٠٠٠ هكتار . و ليس ما يشير الى تغير ذى بال سيطرأ على المساحة المزروعة لعدة سنوات مقبلة .

٣ — الانتـــــاج و المردود

يتبين من الجدول اعلاه بان مجمل الانتاج قد تقلب كثيرا في السنوات الماضية . نلحظ مثلا ان الانتاج قفز في سنة واحدة من ٧٥٫٠٠٠ طن في سنة ١٩٦٣ الى ١٢٥٫٠٠٠ طن في سنة ١٩٦٤ ثم تدنى في السنتين التاليتين ، و عاد فارتفع ثم هبط بالغا ادناه سنة ١٩٦٩ حيث كان مجموع الانتاج ٦٦٥٤٧ طنا . غير انه ما لبث ان تصاعد بعد ذلك بكثرة مسجلا أعلى مستوى عام ١٩٧٢ حيث بلغ ٢٢٠٤١٧ طنا .

يتبين جليا من هذه الارقام ان الانتاج كثير التقلب و مرد هذا التقلب غالبا الى عوامل طبيعية بالاضافة الى عدم مراعاة الشروط التقنية المثلى في قطف الثمر و ينتظر ان يستمر هذا التأرجح في الانتاج من سنة الى سنة مع العلم بان الاتجاه الطويل الامد يشير الى ارتفاع مضطرد في المدى الطويل على كونه ارتفاعا غير كبير .

سبب هذا التقلب الكثير في الانتاج تقلبا في المردود خاصة لان المساحة المزروعة كانت تقريبا ثابتة نسبيا . و لذلك نجد ارتفاعا في معدل المردود بالهكتار الواحد من ستة اطنان و نصف في عام ١٩٦٣ الى ما يقارب احدى عشر طنا في السنة التالية ، تلاه هبوط الى تسعة اطنان و نصف بعد سنتين فارتفاع الى ما يقارب الستة عشر طنا . و هكذا استمر التقلب بالغا ادناه سنة ١٩٦٩ حيث كان المردود حوالي خمسة اطنان ثم عاد فارتفع الى ان بلغ الذروة عام ١٩٧٢ حيث كان المردود تسعة عشر طنا بالهكتار الواحد .

ازاء هذا التقلب الكبير في الانتاج يصبح عسيرا تبين الاتجاه الطويل للمردود . و لكن بالامكان تخفيف اثر هذا التقلب في تبيان الاتجاه الطويل الامد اذا ما اعتمدنا للمقارنة

فترات من الزمن اطول من سنة واحدة • مثلا عندما نأخذ السنوات التسع الاخيرة في الجدول ونقسمها الى فترات تشمل كل منها ثلاث سنوات نجد ان معدل المردود يتصاعد من ١٠،٣ اطنان بالهكتار في فترة ١٩٦٤ — ١٩٦٦ الى ١٢،٣ في فترة ١٩٦٧ — ١٩٦٩ والى ١٣،٠ في فترة ١٩٧٠ — ١٩٧٢ ، ويعني ذلك ان ارتفاع المردود النسبي بين الفترة الاولى والثانية هو ١٩،٤ بالمئة بين الفترة الثانية والثالثة وهو ٥،٧ بالمئة او يمكننا القول بشكل تقريبي ان ارتفاع المردود في السنوات الستالاخيرة بلغ ٢٥ بالمئة •

والان اذا اعتبرنا ان دورة السنوات الثلاث كافية لان تجعل التقلبات الناتجة عن العناصر الطبيعية متقاربة بين فترة واخرى بات بالامكان اسقاطها من الاعتبار وتفسير الاتجاه في المردود على اساس التغير في المساحة المزروعة والانتاجية • واذا عدنا الى الجدول نجد ان المساحة ارتفعت في الفترات الثلاث المذكورة سابقا من معدل ١١١١٩ هكتارا في الفترة الاولى الى ١٢١٠٢ في الفترة الثانية والى ١٢٨٦٢ في الفترة الثالثة اى ان الارتفاع النسبي بلغ ٨،٨ بالمئة بين الفترة الاولى والثانية و ٦،٣ بالمئة بين الفترة الثانية والثالثة • ويمكننا ان نقول بوجه تقريبي ان المساحة المزروعة ازدادت ما يقارب ١٥ بالمئة في السنوات الست الاخيرة •

واذا حسمنا هذه الزيادة النسبية في المساحة المزروعة من الزيادة النسبية في المردود وقدرها ٢٥ بالمئة كما ورد سابقا يبقى هنالك عشرة بالمئة في زيادة المردود نعتبر مردها الى ازدياد في الانتاجية قدره عشرة بالمئة في ست سنوات او ما يقارب واحد ونصف بالمئة سنويا •

٤ — التصدير والاستهلاك

ان ارقام الصادرات في الجدول وهي الارقام المنشورة من قبل وزارة الزراعة تختلف قليلا عن الارقام المدونة في احصاءات التجارة الخارجية • وبما ان الفارق قليل جدا اعتمدنا ارقام التجارة الخارجية ونوردها بالجدول التالي :

الصادرات من التفاح اللبناني (بالاطنان)

سنة	الكمية بالاطنان
١٩٦٣	٤٢١٤٨
١٩٦٤	٦٢٤٠٨
١٩٦٥	٧٩١١٠
١٩٦٦	٧٦٩٥٠
١٩٦٧	٨٤٥٧٨
١٩٦٨	١٣١٨٧٣
١٩٦٩	٩٣٠٣٥
١٩٧٠	٥٨٢٦٦
١٩٧١	٨٦١٠٩
١٩٧٢	١٠٩٣٩٧

تشير ارقام الصادرات الى ارتفاع مستمر من عام ١٩٦٣ الى عام ١٩٦٨ باستثناء عام ١٩٦٦ حيث تدنى التصدير بعض الشيء وقد سجل اعلى رقم في سنة ١٩٦٨ حيث بلغ مجموع التفاح المصدر ١٣١٨٧٣ طنا٠ ولكنه هبط في سنتي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ وعاد فارتفع في السنتين التاليتين بالغا ١٠٩٣٩٧ طنا في سنة ١٩٧٢٠

ويصدر معظم التفاح اللبناني الى البلدان العربية وبخاصة الى سوريا والعراق والكويت والسعودية ، كما يظهر في الجدول التالي لسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٢ :

تصدير التفاح اللبناني بحسب بلد المقصد

١٩٧٠ — ١٩٧٢

(الكمية بالاطنـــــان)

البلد او المنطقة	١٩٧٠		١٩٧١		١٩٧٢	
	الكميـــة	النسبة المئوية	الكمية	النسبة المئوية	الكمية	النسبة المئوية
سوريا	٨٠٩٩		١٢٨٢٨		٢٠٩٢٨	
العراق	١٢٥٧٤		١٩٧٢٤		٢١٣٣٩	
الكويت	١٢٩٣٨		١٣٣٩٨		١٥١٤١	
السعودية	٨٨٥١		٢٣٤٤٩		٣١٦٥٧	
المجموع	٤٢٤٦٢	٧٣	٦٩٣٩٩	٨١	٨٩٠٧٥	٨١
سائر البلدان العربية	١٠٩٦٥	١٩	١١٤٨٥	١٣	٧٠٦٨	٧
مجموع البلدان العربية	٥٣٤٢٧	٩٢	٨٠٨٨٤	٩٤	٩٦٤٣٣	٨٨
سائر البلدان	٤٨٣٩	٨	٥٢٢٥	٦	١٢٩٦٤	١٢
المجموع العام	٥٨٢٦٦	١٠٠	٨٦١٠٩	١٠٠	١٠٩٣٩٧	١٠٠

يتبين جليا من هذا الجدول ان تسعين بالمئة او اكثر من التفاح اللبناني المصدر يباع في البلدان العربية • هنالك اربع بلدان عربية تستورد ما يقارب الثمانين بالمئة من مجمل التصدير اللبناني و هذه البلدان هي سوريا و العراق و الكويت و السعودية • و قد اصبحت السعودية السوق

الكبرى في السنوات الاخيرة ، ففي سنة ١٩٧٢ مثلا استوردت السعودية ما يقارب الثلاثين بالمئة من مجمل التصدير اللبناني • و نوع التفاح الذى يباع في السعودية و الكويت و العراق معظمه من النخب الاول او الثاني في حين ان السوق السورية تستورد كمية كبيرة من [illegible] • هذه الظاهرة تعكسها ارقام التجارة الخارجية اذ يبدو ان معدل السعر في سوريا مخفضا بنسبة قيمة المستورد على كميته هو حوالي ثلاثة ارباع معدل الاسعار في السعودية و الكويت و العراق •

٥ ــ الاسعار

لا يوجد معلومات دقيقة بالنسبة الى اسعار التفاح المصدر ، و عليه اضطررنا الى استعمال مؤشرات عدة لاستنتاج مدى معينا نظن الاسعار تتراوح في حدوده • يمكننا ان نلقي بعض الضوء على هذا الموضوع بالرجوع الى ارقام التجارة الخارجية و احتساب الاسعار كحاصل لقسمة قيمة المصدر على كميته • و قد دونا في الجدول التالي قيمة التفاح المصدر حسب الاحصاءات الجمركية للسنوات ١٩٧٠ الى ١٩٧٢ مصنفين بلدان المقصد بحسب التصنيف الذى اتبعناه في جدول الكميات الذى ورد سابقا •

تصدير التفاح اللبناني بحسب بلد المقصد

١٩٧٠ ــ ١٩٧٢

(القيمة بآلاف الليرات)

البلد او المنطقة	١٩٧٠ القيمة	١٩٧١ القيمة	١٩٧٢ القيمة
سوريا	٢١٧٧	٣٥٣٤	٥٨٢٤
العراق	٤٤٦٧	٧٦٣١	٧٨٨١
الكويت	٥٥٤٠	٤٩٩٥	٥٥١٨
السعودية	٣٣٩١	٨٣٤٠	١١٦٠٥
المجموع	١٥٥٧٥	٢٤٥٠٠	٣٠٨٢٨
سائر البلدان العربية	٣٥٤٤	٥١٨٢	٢٤٣٧
مجموع البلدان العربية	١٩١١٩	٢٩٦٨٢	٣٣٢٦٥
سائر البلدان	١٩٣٣	٢٢٩٤	٥٨٠٩
المجموع العام	٢١٠٥٢	٣١٩٧٦	٣٩٠٧٤

و قد قسمنا القيمة في كل فئة من فئات الجدول أعلاه على الكمية المدونة في الفئة ذاتها في جدول الكميات فنتج عن ذلك الجدول التالي للاسعار :

اسعار التفاح اللبناني المصدر

محتسبة بقسمة القيمة على الكمية وموزعة بحسب بلد المقصد

(ليرات لبنانية للطن الواحد)

البلد او المنطقة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
سوريا	٢٦٩	٢٧٥	٢٧٨
العراق	٣٥٥	٣٨٧	٣٦٩
الكويت	٤٢٨	٣٧٣	٣٦٤
السعودية	٣٨٣	٣٥٦	٣٦٧
المجموع	٣٦٧	٣٥٣	٣٧٣
سائر البلدان العربية	٣٢٣	٤٥١	٣٣١
مجموع البلدان العربية	٣٥٨	٣٦٧	٣٥٠
سائر البلدان	٣٩٩	٤٣٩	٤٤٨
المجموع العام	٣٦١	٣٧١	٣٥٧

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

و تجب الاشارة هنا الى ان الاسعار المستخلصة من ارقام التجارة الخارجية قد لا تكون دقيقة لانها تستنتج عادة من تصاريح المصدرين التي قد لا تتميز بالدقة في اظهار الرقم الصحيح . ولكن اذا كان هنالك انحراف احصائي يرجح ان يبقى اتجاهه ثابتا الى حد ما من سنة الى اخرى في فئة معينة و عليه يمكننا ان نستعمل هذه الارقام للمقارنة على الاقل . نلحظ مثلا ان سعر التفاح المصدر الى سوريا ادنى من اسعار المصدر منه الى البلدان الخليجية و تتفق الارقام في هذه الحالة مع الواقع اذ ان الانخاب التي تصدر الى الكويت و السعودية و العراق هي من النوع الاول و الثاني في حين ان النخب الثالث يشكل جزءا كبيرا من التصدير الى سوريا .

انما بغيتنا من تقصي الاسعار ليست في المقام الاول المقارنة التي تهدف الى الوقوف على التطورات السعرية او حصر الفارق بين مختلف الاسواق العربية ، بل معرفة فيما اذا كانت الاسعار اللبنانية توفر للتفاح اللبناني مجال المنافسة الرابحة في الاسواق العربية من جهة و في الاسواق الاوروبية من جهة اخرى . ولهذه الغاية يترتب علينا ان نقارن اسعار التصدير اللبنانية باسعار الاستيراد في البلدان التي قد تشكل اسواقا للتفاح اللبناني و اسعار التصدير في بلدان تنتج التفاح و قد تنافس التفاح اللبناني في الاسواق العربية . و قد اخترنا لهذا الغرض ارقاما مدرجة في دراسة لمنظمة الزراعة و التغذية [٢] نوردها للسنوات الثلاث ١٩٧٠ — ١٩٧٢ و قد قصرناها على بعض البلدان الاوروبية و الافريقية .

اسعار الاستيراد بالدولار الاميركي

البلد	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
فرنسا	١٣٤	١٧٨	٢٢٨
المانيا الاتحادية	١٥٦	١٩٢	٢٠٦
انكلترا	٢٨٣	٣٠٩	٣٥٤
ايطاليا	٧٨	١٢١	١٤٨
الكونغو	٣٤٧	٣٤٧	٣٤٤
غانا	٢٠٢	١٣١	١٤٥
السينيغال	٢١٣	٢٣٣	٢٣٦
لبنان (سعر التصدير)	١١١	١٢٠	١٣٠

يبدو من هذه الارقام ان سعر التصدير اللبناني هو ادنى بكثير من اسعار الاستيراد في جميع هذه البلدان ما خلا ايطاليا • و يجب التذكير هنا بان سعر التصدير هو " فوب " في حين ان سعر الاستيراد هو " سيف " • ولا تصح المقارنة الا بعد اضافة كلفة الشحن و التأمين و لكن قبل هذه الاضافة لنتحقق من سعر التصدير اللبناني لنرى اذا كان هنالك فارق كبير بين ارقام مؤسسة التغذية العالمية و ارقام التجارة الخارجية في لبنان • فلنأخذ سنة ١٩٧٢ على سبيل المثال و نقارن رقم منظمة التغذية البالغ ١٣٠ دولارا اميركيا مع معدل سعر التصدير الى العراق و الكويت و السعودية حيث يغلب تصدير النخبين الاول و الثاني المماثلين للانواع التي تسوق في الاسواق العالمية • و معدل سعر التصدير الى هذه البلدان عام ١٩٧٢ كان ٣٦٧ ليرة لبنانية • و معدل سعر الدولار خلال سنة ١٩٧٢ كان حوالي ٣٠٣ غرشا لبنانيا • مما يجعل معدل سعر التصدير حسب ارقام التجارة الخارجية ١٢١ دولارا اميركيا و هو رقم قريب جدا من رقم مؤسسة التغذية • و هذا التقارب لا يدل على صحة الرقم بقدر ما يدل على صحة الحساب لان منظمة التغذية تعتمد ارقام التجارة الخارجية لمختلف البلدان • و لكن لزيادة التدقيق حاولنا جمع المعلومات عن اسعار التصدير من بعض المصدرين اللبنانيين غير اننا وجدنا فروقا و تضاربا في هذه المعلومات مما جعلنا نؤثر استعمال مدى من الاسعار بدلا من سعر واحد •

في سنة ١٩٧٢ تراوح سعر الصندوق على ظهر السيارة من النخبين الاول و الثاني اللذين يصدران الى بلدان الخليج من ٩ الى ١٠ ليرات في اول الموسم و من ١٠ الى ١٢ ليرة في آخر الموسم • و تشمل هذه الارقام ٣ ليرات للتوضيب بما في ذلك ثمن الصندوق • و وزن الصندوق القائم هو ٢٠ كيلوغراما و وزنه الصافي ١٧ كيلوغراما •

و لما كانت ارقام التجارة الخارجية تشير الى الوزن الصافي علينا اذن ان نعتبر الطن الواحد مؤلفا من ٥٩ صندوقا ، و نعتبر ايضا بان معظم التصدير الى البلدان الاوروبية فيما لو كان لبنان سيصدر الى تلك البلدان يجب ان يتم في اوائل الموسم و ليس في اواخره و بناء على هذه الافتراضات يمكننا ان نعتبر لسنة ١٩٧٢ بان سعر الصندوق على ظهر السيارة هو بين ٩ و ١٠ ليرات لبنانية و ينقص منها ٣ ليرات للتوضيب فيصبح سعر التفاح الصافي بين ٦ و ٧ ليرات لبنانية باسعار ١٩٧٢ ، مما يجعل سعر الطن يتراوح بين ١١٧ دولارا اميركيا و ١٣٦ دولارا •

و تتفق هذه الاسعار مع ارقام التجارة الخارجية و ارقام منظمة التغذية . و لوحسبنا ان التصدير يتم في آخر الموسم بدلا من اوائله و يتم ايضا باعلى الاثمان اى بثمن ١٢ ليرة للصندوق على ظهر السيارة او ٩ ليرات للكمية التي يحتويها الصندوق قبل التوضيب و هذا هو الرقم القابل للمقارنة ، يكون سعر الطن ١٧٥ دولارا اميركيا باسعار ١٩٧٢.

يمكننا بناء على ما تقدم ان نحدد مدى الاسعار لسنة ١٩٧٢ من ١١٧ كحد ادنى الى ١٧٥ دولارا كحد اعلى . و لكي ندرك الى اى درجة يؤهل هذا المدى السعرى المصدر اللبناني للمنافسة الفعالة في الاسواق الاوروبية او الافريقية ، يجب ان نقارن هذا المدى باسعار الاستيراد في البلدان المعنية . و لكي تصبح المقارنة صحيحة يجب ان نضيف الى هذه الاسعار تكاليف التوضيب و الشحن و التأمين :

	حدّ ادنى	حدّ اعلى
— سعر الطن الصافي سنة ١٩٧٢ بالليرات اللبنانية	٣٥٤	٥٣٠
— توضيب و صندقة	١٧٧	١٧٧
— النقل من السيارة الى الباخرة و التأمين	١٨	١٩
— الشحن من ٤٠ الى ٦٠ ليرة للطن	٥٠	٥٠
المجموع بالليرات	٥٩٩	٧٧٦
المجموع بالدولار الاميركي	١٩٨	٢٥٦

يتبين لنا من هذا الحساب ان سعر الاستيراد (سيف) في ميناء بلد المقصد في غربي اوروبا يقارب ١٩٨ دولارا اميركيا كحد ادنى و ٢٥٦ دولارا كحد اعلى و ذلك محتسبا باسعار سنة ١٩٧٢ و معبرا عنه بسعر القطع الاجنبي في تلك السنة . و اذا عدنا الى الجدول الذى يتضمن اسعار الاستيراد لوجدنا ان الحد الادنى يشكل سعرا موافقا بالنسبة الى اسعار الاستيراد للبلدان المدرجة في الجدول ما عدا ايطاليا و غانا . اما في حده الاعلى فالسعر

اللبناني لا يتفق مع المنافسة الرابحة اذ يفوق اسعار الاستيراد في جميع البلدان المدرجة في الجدول ما عدا بريطانيا في اوروبا و الكونغو في افريقيا • و لكن اذا اخذنا بالاعتبار ارتفاع قيمة الليرة اللبنانية فلا يعود حتى الحد الادنى موافقا للمنافسة بالرغم من الاثر الايجابي لارتفاع قيمة الليرة على كلفة الشحن التي تسعر بالقطع الاجنبي •

و عندما نقول بان السعر لا يعود موافقا للمنافسة نعني بذلك امرا نسبيا لان الاسعار التي دخلت في حسابنا استقيناها من اسعار التصدير الى بلدان الخليج و ليس بالنسبة الى كلفة الانتاج • او بعبارة اخرى اذا تدنت الاسعار في البلدان العربية بقدر معين قد تصبح حينذاك الاسواق الاوروبية مربحة حتى في الحدود العليا بالرغم من ارتفاع قيمة الليرة اللبنانية • و نستخلص من هذا البحث ان ارتفاع قيمة الليرة اللبنانية يشكل عائقا كبيرا و لكن قد لا يكون حاسما و نهائيا بالنسبة الى امكان التسويق المربح في الاسواق الاوروبية •

— الاســـــواق الاوروبيـــــة

يوجد عوائق غير سعرية تعترض تجارة التفاح في الاسواق الاوروبية الغربية •

ان اهم الاسواق في اوروبا الغربية تقع ضمن نطاق السوق الاوروبية المشتركة و هي سوق تصعب المنافسة فيها بدون اتفاقات تفضيلية تمنح للمصدر • و بالرغم من ان لبنان عقد اتفاقا مع السوق الاوروبية المشتركة عام ١٩٧٢ الا ان هذا الاتفاق لم يبرم بعد فضلا عن انه استثنى المنتجات الزراعية ما عدا الحمضيات • و عليه لا يوجد تفضيل للتفاح اللبناني في السوق المشتركة •

اما بالنسبة الى اوروبا الشرقية فقد عقد لبنان اتفاقات مقاصة مع بعض هذه البلدان نصت في مطلعها على التكافؤ في التبادل التجاري و لكن سرعان ما تبين ان ليس لدى لبنان من سلع التصدير كميات كافية لتعادل حاجاته الى سلع الاستيراد ، فعدلت الاتفاقات عدة مرات ، و كان من نتائج التعديل ان سمح في المقام الاول للبلدان الاشتراكية بان تستعمل رصيد المقاصة لتستورد من لبنان سلعا ليست لبنانية المنشأ و في المقام الثاني استثني من اتفاقات المقاصة عدد من المواد الاساسية التي يستوردها لبنان كالحديد و الخشب • و الاتجاه الحالي هو نحو الغاء هذه الاتفاقات و اللجوء الى التبادل التجاري على اساس الدفع بالعملات القابلة للتحويـــــل •

و هنالك ايضا عوائق اخرى منها عدم انتظام الكميات المعروضة بوفرة تبرر تنظيم التصريف و ينتج عن ذلك عدم وجود مكاتب للتسويق في البلدان الاوروبية و عدم وجود نقل متواصل مبرد و عدم تخصيص وسائل تخزين فنية لاجل استيعاب المنتوج اللبناني ، و ضعف الدعاية التجارية للاصناف اللبنانية • كل هذه العناصر تعتبر من مقومات التسويق الرئيسية و كونها غير متوفرة للانتاج اللبناني في البلدان الاوروبية يعود في الغالب الى ان الحاجة لتسويق التفاح اللبناني في اوروبا لا تبدو ملحة لان مجال تسويقه في البلدان العربية واسع و يعود على التجار بربح اكبر • فقط في حالة اعتلال الاسواق العربية و تدني ارباحها يتوجه النشاط الخاص الى اوروبا و افريقيا بجدية لتأمين الخدمات المرافقة الضرورية لتنظيم التسويق و الحفاظ على استمراره • على ان هذا الواقع لا يمنع الدولة من ان تأخذ هي المبادرة بتوفير الخدمات المرافقة التي من شأنها ان تسهم في تأمين هذه الاسواق و بالتالي اجتذاب الحقل الخاص اليها •

— الاســـــواق العربيـــــــة

تستوعب الاسواق العربية حوالي تسعين بالمئة من التفاح اللبناني المصدر و اهم هذه الاسواق سوريا للنخب الثالث و العراق و الكويت و السعودية للنخبين الاول و الثاني • و الذي يبدو من ارقام الاستيراد في هذه البلدان ان لا منافس للتفاح اللبناني في هذه الاسواق سواء من ناحية الكميات المستوردة من مصادر اخرى ام من ناحية الاسعار • في احصاءات الاستيراد الكويتية مثلا لا نجد خلاف التفاح اللبناني الا القليل من التفاح المستورد من استراليا و لكن سعر التفاح الاسترالي يفوق سعر التفاح اللبناني بمرة و نصف و الكميات المستوردة منه قليلة جدا بالنسبة الى التفاح اللبناني •

بقي علينا ان نتقصى امكانية مضاربة التفاح الاوروبي للتفاح اللبناني في الاسواق العربية • لنأخذ مثلا التفاح الفرنسي • نجد من ارقام مؤسسة التغذية بان سعر التفاح المستورد الى فرنسا عام ١٩٧٢ بلغ معدل ٢٢٨ دولارا اميركيا للطن • و هذا هو سعر الاستيراد قبل دفع التعرفة الجمركية • و لكي يجد هذا التفاح سوقا داخل فرنسا يجب ان يكون سعر التفاح المحلي مماثلا لهذا السعر مع الضريبة • حتى لو اغضينا عن الضريبـــــة و اعتبرنا السعر الداخلي كسعر الاستيراد اى ٢٢٨ دولارا للطن ، يجب ان نضيف الى هذا السعر كلفة التوضيب و الشحن و التأمين فتصبح كالاتي :

	دولار اميركي
سعر طن التفاح المعد للتصدير	٢٢٨
توضيب و صندقة	٥٨
نقل داخلي وتأمين	١٢
نقل بحرى الى شرق المتوسط	١٧
نقل برى الى الخليج *	٢٤
المجموع	٣٣٩

نجد اذا ان طن التفاح الفرنسي يكلف ما يقارب ٣٤٠ دولارا (سيف) الى الكويت باسعار سنة ١٩٧٢ في حين ان التفاح اللبناني يصل الى الكويت بسعر ٢١٥ دولارا في السنة ذاتها • حتى لو اخذنا بالاعتبار هبوط سعر الفرنك الفرنسي بالنسبة الى الليرة اللبنانية و افترضنا التغير في قيمة القطع كله في صالح فرنسا ما عدا النقل البرى الى الخليج يصبح رقما المقارنة كالاتي : فرنسا ٣٤٥ دولارا (خمسة دولارات زيادة للنقل البرى في البلدان العربية) ولبنان ٢٨٥ دولارا بسعر القطع السائد في سنة ١٩٧٤ ، فيظل هنالك فارق سعرى كبير في مصلحة التجارة اللبنانية •

ان الخطر على التجارة اللبنانية في البلدان العربية قد يأتي من التفاح الايطالي • فسعر الطن من هذا التفاح واصل الى الكويت باسعار سنة ١٩٧٢ يقارب ٢٨٠ دولارا للطن الواحد • و يترك التفاح الايطالي هامشا كبيرا عندما نقارنه بسعر التفاح اللبناني البالغ ٢١٥ دولارا بالقطع السائد عام ١٩٧٢ ، ولكن باسعار القطع الحالية يتساوى الصنفان سعرا ولا يبقى في مصلحة التفاح اللبناني سوى الاتفاق التجارى العربي الذى يعفيه من التعرفة الجمركية ، و هو اعفاء لا ينعم به التفاح الايطالي •

××××××××××××××
×××××
×

* اعتمدنا الكويت في هذا المقال ، كلفة النقل الى العراق تنقص عن هذا الرقم و تفوقه الى السعودية

٦ — المستقبل القريب

علينا الآن ان ننظر في مستقبل انتاج التفاح وتصديره لنحدد ما يحتمل ان نتوقعه في هذا الصدد . وقد اخترنا لهذا الغرض مدتين ، كل منهما لخمس سنوات ، اى لغاية ١٩٨٠ و ١٩٨٥ على التوالي . ولم نتعدّ هذه الحدود اجتنابا لفقدان الدقة . ان احتساب مدى التصدير في المستقبل يتوقف على معرفة متغيرات عديدة يصعب جدا حصرها كما تتعذر معرفة تطور بعضها . ولكن بوجه تقريبي يمكننا ان نعتمد المساحة المزروعة والمردود الاجمالي (دون بحث مقوماته) على انهما العنصران الرئيسيان في تحديد الانتاج وبالتالي في تحديد العرض ، كما يمكننا ان نعتبر النمو السكاني والتغير في الدخل والمرونة الدخلية للطلب كأهم العناصر التي تؤثر في الطلب . اما التصدير فقد احتسبناه على اساس معامل ارتباط استخلصناه من علاقة التصدير بالانتاج في السنوات العشر المعنية . وقد ادرجنا في ملحق تفاصيل الاسلوب الذى اتبعناه . وتبين لنا بحسب هذا الاسلوب ان معدل زيادة الانتاج المتوقعة تراوح بين ٣،٧ بالمئة كحد ادنى و ٤،٨ بالمئة كحد اعلى معتمدين اساسا المعدل الوسطي للسنوات الثلاث ١٩٦٣ — ١٩٦٥ والذى بلغ ١٠٥،٠٠٠ طنا . وعليه تكون توقعات الانتاج كالآتي :

السنة :	١٩٨٠	١٩٨٥
حد ادنى (٣،٧٪) بالاف الاطنان	٢٠٠	٢٤٠
حد اعلى (٤،٨٪) بالاف الاطنان	٢٤٤	٣٠٠

وقد وجدنا معامل الارتباط بين التصدير والانتاج ٠،٨١ وعلى هذا الاساس تمسي توقعات التصدير كالآتي :

السنة :	١٩٨٠	١٩٨٥
حد ادنى (٣،٧٪) بالاف الاطنان	١١٥	١٣٣
حد اعلى (٤،٨٪) بالاف الاطنان	١٣٦	١٦٤

بقي علينا ان نقدر التطور في الطلب وبخاصة في البلدان العربية التي تستورد تسعين بالمئة من التصدير اللبناني . اذا اعتبرنا ان المرونة الدخلية للطلب تساوى

٠٫٦ [٣] وان الدخل الفردى يرتفع بنسبة ٨ بالمئة (وهو تقدير متحفظ) يبلغ ارتفاع الطلب السنوى على التفاح ٤٫٨ بالمئة دون زيادة في السكان ٠ ولما كان الرقم ٤٫٨ هو الحد الاعلى لارتفاع التصدير اللبناني كما اوردنا سابقا فلن يكون هنالك عجز في الطلب خاصة اذا اضفنا عامل تزايد السكان الذى قد يفوق الاثنين بالمئة ٠ وبعبارة اخرى لا نرتقب مشكلة بالنسبة الى الاسواق العربية من حيث العرض والطلب ٠

٧ — التوصيـــــات

اذا كان تحليلنا صحيحا اولا بالنسبة الى تطور الاسواق العربية وقـــــدرة استيعابها للزيادة المرتقبة في انتاج التفاح اللبناني وثانيا بالنسبة الى استمرار تفوق المصدّر اللبناني على منافسيه في الاسواق العربية ، بات العمل على فتح اسواق اخرى غير الاســـواق العربية امرا غير ملح ٠ يبقى هنالك اعتبارات غير خاضعة لمبادىء العرض والطلب ، قد تـــؤدى الى اقفال اسواق عربية او اعتلالها كسد بعض مسالك النقل سدا اداريا او فرض ضرائب او تدابير اخرى من شأنها الحد من التصدير الى سوق ما او اكثر او جعله غير مربح ٠ في هـــــذه الحالات فقط تمسي رغبة الحقل الخاص في فتح اسواق جديدة في اوروبا وافريقيا رغبة جدّيـــة ٠

ويجب الا تعني هذه الظاهرة بان على الدولة ان تحجم عن المبادرة باتخـــاذ الاجراءات التي من شأنها ان تسهل فتح الاسواق غير العربية او توسيعها ٠ مع العلم بأننا لا نجد حاجة ملحة لمثل هذا العمل وبالتالي لا نوصي به ٠ ولكن اذا كان هنالك توقـــــع لاعتلال في الاسواق العربية لاسباب غير اقتصادية وبات مستحسنا ايجاد اسواق بديلـــــة او منافسة فاننا نرى بان السوق الاوروبية بشكل خاص تتطلب بعض الاجراءات التي تترتب علـــــى الدولة نوردها هنا باختصار :

أ — نجد نتيجة لبحثنا ان اكبر عقبتين في سبيل تأمين السوق الاوروبية هما اولا عدم توافر الكميات الكافية باستمرار وثانيا عدم التمسك بمقياس صارم للنوعية ٠ ويصعب جدا

---

(٣) انظر دراسة المشروع الاخضر رقم ٤٥٤٤ تحت عنوان
Market Outlets for Fruits and Fruit Products in Saudi Arabia
والصفحة ٧ ٠

ازالة هاتين العقبتين ما لم يحصر التصدير اللبناني كله بمؤسسة واحدة تملكها الدولة او تسيطر عليها سيطرة كاملة تمكنها من تطبيق المقاييس المرغوبة • وهذه الصلاحية لا يملكها مكتب الفاكهة الحالي ولا يتضمنها المرسوم الاشتراعي رقم ٤٨ الصادر عام ١٩٦٧ والذي يعطي المكتب صلاحية انشاء شركات مختلطة لتصريف الثمار اللبنانية •

ونحن اذ نشير الى ضرورة حصر التصدير في مؤسسة وحيدة لا نجهل ما يتعرض له مبدأ الاحتكار من مقاومة شديدة في الوضع اللبناني سيما وانه لا يتوافق مع مبدأ الحرية الفردية التي تتصف بها التجارة اللبنانية ، ولكننا مقتنعون بان لا سبيل افضل اذا كان فتح الاسواق غير العربية ضرورة ملحة •

ب — يجب تأمين النقل المبرد بحرا حسب المواصفات الفنية المطلوبة • ويتم ذلك اما باستملاك الدولة للسفن المطلوبة او بتعاقد مع المستوردين الذين يؤمنون النقل المنتظم على ان يكون ذلك شرطا في صلب العقود التي يوقعونها مع مؤسسة التصدير •

ج — يؤمن التخزين المبرد في اسواق المقصد اما بواسطة المستورد او باسهام من مؤسسة التصدير •

د — تعين مؤسسة التصدير ممثلين لها في اهم الاسواق الخارجية تكون مهمتهم دراسة الاسواق الواقعة في صلاحيتهم والاستمرار في تقييمها واطلاع المؤسسة على جميع التطورات والاتجاهات في تلك الاسواق • وعلى هؤلاء الممثلين ان يكونوا على اتصال دائم مع المستوردين للوقوف على جميع المشاكل التي قد تنجم عن عمليات التصدير •

ملحـــــــــق

٨ — الاسلوب الذى اتبع في تحديد انتاج التفاح وتصديره في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥

أ — الانتـــاج

١ — المساحة المنتجة : بلغت المساحة المنتجة ١٢٧٧٦ هكتارا في عام ١٩٧٢ في حين انها كانت ١١٥٠٠ هكتارا عام ١٩٦٣ . تقلبت خلال هذه الفترة اذ تدنت الى ١٠٨٥٠ هكتارا عام ١٩٦٧ ثم ارتفعت عام ١٩٦٩ الى ١٤١٣٣ هكتارا ومرد هذا التقلب يعود الى دخول مساحات جديدة في طور الانتاج والى الاقلاع عن هذه الزراعة بسبب صعوبات التصريف. وخلال العشر سنوات الاخيرة لم تزد المساحة اكثر من ١،١٪ سنويـــا ويتوقع الا تزيد . واعتبارنا هذا يعني ان المساحات الجديدة المغروسة التي ستدخل فـــي حساب المساحة المنتجة تساوى المساحات القديمة المغروسة منذ اكثر من ٢٥ سنة والتـــي ستخرج من حساب المساحة المنتجة بحيث تبقي المساحة المنتجة على ما هي عليه .

٢ — المردود : بلغ المردود ٦،٥ طنا بالهكتار الواحد عام ١٩٦٣ ثم ارتفع الى ١٠،٩ عام ١٩٦٤ والى ١٥،٩ عام ١٩٦٨ ثم انخفض الى ادنى مستوى عام ١٩٦٩ اذ بلغ ٥،٣ طنا بالهكتار وبلغ اعلى مستوى عام ١٩٧٢ اذ قارب ١٩ طنا بالهكتار الواحد .

يتبين من دراسة تطور المردود الوسطي في السنوات العشر الاخيرة ، ان هذا المعدل الوسطي بلغ ١١،٣٨ طنا بالهكتار الواحد وان ازدياد المردود مع الزمـن خاضع للمعادلة التالية المنبثقة عن مطابقة المنحنى:

$$* \quad م = ٠٫٥٨٩ \times س + ٨٫١٤٠٥$$

---

* م : المردود : طن بالهكتار الواحد

س : السنة مع اعتبار ١٩٦٣ = ١

وعلى هذا الاساس فسيبلغ المردود عام ١٩٨٠ ١٨،٧٤ طنا بالهكتار وفي عام ١٩٨٥ سيبلغ المردود ٢١،٦٨ طنا بالهكتار ٠

اى ان نسبة زيادة الانتاج تساوى نسبة زيادة المساحة زائد نسبة زيادة الانتاجية وعليه فان الانتاجية تساوى ٤،٨ — ١،١ = ٣،٧٪

وضمن هذا الافتراض بأن المساحة المنتجة لن تزيد ، فان نسبة زيادة الانتاج ستساوى نسبة زيادة الانتاجية اى ٣،٧٪ منذ ١٩٧٢ وحتى ١٩٨٥ ويمكننا على سبيل الترقب بأن نعتبر ان توفر الماء في المستقبل والسماد سيساعد على زيادة الانتاجية والتي تعتبر متدنية جدا بالنسبة لبقية الدول المنتجة ، بحيث يبقى معدل النمو على حاله اى ٤،٨٪ ٠ لذلك سنعتمد حد ادنى ٣،٧٪

حد اعلى ٤،٨٪ (ولو بقيت المساحة المنتجة دون تغير)

وعلى هذا الاساس فأن الانتاج يتطور حسب النموذج الرياضي التالي المشتق من النموذج السابق :

ولتطبيق هذا النموذج اعتمدنا اساسا المعدل الوسطي للسنوات الثلاث ١٩٦٣ الى ١٩٦٥ والذى بلغ ١٠٥٠٠٠ طنا ٠

توقعات الانتاج العام للتفاح بآلاف الاطنان
على اساس ١٠٥ الف طن انطلاقا من عام ١٩٦٣

السنة	١٩٨٠	١٩٨٥
حد ادنى ٣،٧٪	٢٠٠	٢٤٠
حد اعلى ٤،٨٪	٢٤٤	٣٠٠

ب — تقدير الصادرات

١ — دراسة تطور الصادرات والانتاج العام في السنوات العشر السابقة :

تدل الاحصاءات الرسمية على ان الانتاج عام ١٩٦٣ بلغ ٧٥ الف طن من التفاح صدر منه

الى الخارج ٤٣،٤ الف طن وفي السنة التالية اى ١٩٦٤ بلغ الانتاج ١٢٥ الف طن فصدر منه الى الخارج ٦٣،٩ الف طن وفي السنتين الاخيرتين ١٩٧١ — ١٩٧٢ بلغ الانتاج تباعا ١٥٤،٤ الف طن و ٢٢٠،٤ الف طن صدرنا الى الخارج ٨٨،٧ الف طن و ١١٢،٦ الف طن ٠

هذه العلاقة تبدو وثيقة بين تطور الانتاج من سنة الى اخرى وتطور الصادرات بالمقابل ٠ وقد بلغت نسبة الارتباط (correlation coefficient) بينهما ٨١،٠ وان تطور الصادرات بحسب تطور الانتاج جرى في السابق حسب النموذج التالي المستمد من مطابقة المنحنى:

$$ص = ٠،٤٧٣٨ \times ج + ٢١١٤٥$$

ص : كمية الصادرات

ج : كمية الانتاج

وبلغ المعدل الوسطي للانتاج ١٣٢ الف طن والمعدل الوسطي للصادرات ٨٣،٦ الف طن ٠

ويدل الاختيار على نسبة الارتباط بنسبة خطأ ٥ ٪ على ان الارتباط بين الانتاج والصادرات هو اكيد ٠

ملاحظة هامة : ان النموذج المستنبط اعلاه لا يمكن تطبيقه بصورة مطلقة عندما يتدنى الانتاج الى ادنى مستواه ٠ اى انه بعد حد ادنى من الانتاج يمكن اعتماده ، وهذا الحد الادنى يمكن ان يكون ٧٥ الف طن اى كمية الانتاج في السنة الاولى من السنوات العشر المعنية ٠

٢ — توقعات الانتاج وتوقعات الصادرات : وعلى اعتبار ان نسبة الارتباط بين الانتاج والصادرات ستبقى في السنوات القادمة كما كانت وان تطور الصادرات مرتبط بتطور الانتاج حسب النموذج السابق : ص = ٠،٤٧٣٨ × ج + ٢١١٤٥ وباعتماد اساس ١٩٦٣ = ١ فالصادرات ستكون بامتداد للخط السابق كما يلي حسب توقعات الانتاج ٠ اما الفرق بينهما فيقدر بالاستهلاك المحلي ٠

= توقعـات الصـادرات =

بآلاف الاطنـان

السـنة	نسبة الزيادة	الانتـاج	الصادرات	الاستهلاك
	حد ادنى ٣،٧٪	٢٠٠	١١٥	٨٥
١٩٨٠				
	حد اعلى ٤،٨٪	٢٤٤	١٣٦	١٠٨
	حد ادنى ٣،٧٪	٢٤٠	١٣٣	١٠٧
١٩٨٥				
	حد اعلى ٤،٨٪	٣٠٠	١٦٤	١٣٦

الصادرات : قدرت حسب النموذج الوارد اعلاه ٠

الاستهلاك = الانتاج المتوقع ناقص الصادرات المتوقعة ٠

المراجـــــــــــــع

(١) مكتب الفاكهة اللبنانية ــ تقرير عن صادرات لبنان من التفاح خلال موسم ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ صفحة ٧ .

(٢) FAO , Trade year book vol. 26, Rome 1972.

(٣) انظر دراسة المشروع الاخضر رقم ٤٥٤٤ تحت عنوان
Market Outlets for Fruits and Fruit Products in Saudi Arabia.
والصفحة ٧ .